



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٥ / رمضان / ١٤٢٩ هـ الموافق ٢٠٠٨/٩/١٥ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد سامي و جعفر ناصر حسين و أنور قاسم محمد و أنور أحمد سامان و محمد صالح الفلحندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون في موريس و حسين أبو الحسن المائوتين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

التميز (المدعى عليه) / وزير الدفاع / إضافة لوظيفته
التميز عليه (المدعى) / سدي مجيد حميد

الإدعاء

دعى المدعى (التميز عليه) أمام محكمة القضاء الاتاري ان ولده سلوان سدي مجيد كان يعمل لدى المدعى عليه / إضافة لوظيفته (التميز) في مديرية التسهيلات وبخزان خشبي وقد استشهد في منطقة السيدة على ايدي زمرة من الارهابيين بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٤ وذلك أثناء تلبية واجبه الرسمي وقد نظم المدعى لدى دائرة المدعى عليه وزير الدفاع / إضافة لوظيفته في ٢٠٠٨/٣/٦ يطالب فيه صرف الحقوق التقاعدية عن ولده الشهيد وقد تم رفض التظلم بموجب الكتاب الصادر بالعدد ٢٥٥ في ٢٠٠٨/٤/٢ لذا طاب المدعى دعوة المدعى عليه / إضافة لوظيفته للمرافعة والحكم بإثامه باعتزله شهيداً مع تحصيله المصاريف ، وبعد إجراء المرافعة الحضورية العلنية والاطلاع على المستندات المبرزة والاستماع للأسئلة



الطرفين اصدرت المحكمة حكمها المرقم ٦٠ / قضاء اداري / ٢٠٠٨ في
٢٦ / ٦ / ٢٠٠٨ القاضي باختيار سلطان سدي مجيد حميد شهيداً لتكوين نويه من
الحصول على الحقوق التقاعدية ، ولعدم قناعة المدعي عليه / إضافة لوظيفته
بالقرار المذكور فقد باذر الى الطعن به تمييزاً امام المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ
٢٣ / ٧ / ٢٠٠٨ طلباً لنقضه وللاسباب المبينة في ثلاثة تمييزية .

القرار

لدى التدقيق والمداورة وجد ان الطعن تمييزي واقع ضمن المدة القانونية فسرر
قبوله شكلاً وادى عطف النظر على القرار المميز وجد له لما استند اليه من اسباب
غير صحيح ومخالف للقانون ذلك ان محكمة القضاء الاداري غير مختصة بنظر هذه
الدعوى ، حيث ان اختصاصاتها محددة بالفقرة (د) من البند (ثانياً) من المادة (٧)
من قانون مجلس شورى الدولة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ١٠٦
لسنة ١٩٨٩ ، وان موضوع الدعوى وطلب (المميز عليه) المدعي في عريضة
الدعوى ينصب على المطالبة بالحقوق التقاعدية والوظيفية لولده الشهيد ، وان
احساب الحقوق التقاعدية هو من اختصاص لجنة تدقيق قضايا المتقاعدين وان
قرار اللجنة المذكورة يخضع للطعن فيه تمييزاً ، وبما ان محكمة القضاء الاداري
غير مختصة بنظر القضايا التي يكون فيها مرجع للطعن ، عليه يكون الحكم المميز
قد فقد سنده القانوني ، مع ملاحظة ان الحكم المميز لم يكن طيفاً لطلب المدعي في
عريضة الدعوى ، عليه وحيث ان المحكمة لم تلاحظ ما تقدم واصدرت حكمها
المميز خاطئاً لما تقدم مما اخل بصحته قرر نقضه وإعادة الدعوى التي محكمتها

كوت چارو عيراق
داد كاڤ بالاي ئينتيجادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

١٥ / رمضان / ١٤٢٩ هـ / ١٥ / ٢٠٠٨ م

لا تهاجم ما تقدم على ان يبقى رسم التمييز تابعاً للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق في
١٥ / رمضان / ١٤٢٩ هـ الموافق ١٥ / ٩ / ٢٠٠٨ م .

العضو
محدث الجمهوري

العضو
فاروق محمد المساري

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
اكرم طه احمد

العضو
اكرم احمد باهيان

العضو
محمد صالح النقشبندی

العضو
أيمن صالح التميمي

العضو
ميثقال هشامون بن موركيس

العضو
حسين أبو الثين